Kilis 7 Aralık Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi | 2015/1 | CİLT: 2 | SAYI: 2 | s. 151-176

المسائل التي خالف فيها الترمذي في سننه شيخَه البخاري

ANAS ALJAAD
YRD. DOÇ. DR. GAZİOSMANPAŞA ÜNİVERSİTESİ İLAHİYAT FAKÜLTESİ ÖĞRETİM ÜYESİ
anas.aljaad@gop.edu.tr

A REVIEW OF THE SUBJECTS IMAM TIRMIDHĪ CONTRADICTED HIS TEACHER IMAM BUKHĀRĪ IN HIS SUNAN

ABSTRACT
Imam Tirmidhī's Sunan is an important book in the Ilm al-Hadîth. This work has been assigned the fourth place after the works of Bukhārī, Muslim and Abū Dāwūd. In this work, Tirmidhī dealt with the subjects of ilm al- hadîth, ilm al-ricāl (hadith narrators) and Ilm al-Fiqh (jurisprudence). He formed his work by narrating the words of some hadîth narrators like Bukhārî, Dārimî, and Abū Zur'a. Sometimes he asked them some questions and wrote down their answers.
Though Tirmidhī shared, in general, the same views with those hadîth narrators whose wisdom he benefited from, he sometimes thought differently from them. In this article, we tried to deal with the contradictory views of at-Tirmidhi with those of his teacher al-Bukhari.

Keywords: Tirmidhī, Bukhārī, Hadîth, Rāvi/Narrator

İMAM TİRMİZÎ'NİN SÜNEN'İNDE HOCASI İMAM BUHÂRÎ'YE MUHALEFET ETTİĞİ HUSUSLAR

ÖZ
İmam Tirmizî'nin *Sünen*'i, hadis ilminde önemli bir kitaptır. Bu eser, Sahîhayn'dan ve Ebû Dâvud'un Sünen'inden sonra önem bakımından dördüncü sırada kabul edilir. İmam Tirmizî bu eserinde hadis ilmi, râvî ilmi ve fıkıh mevzularını ele almıştır.
İmam Tirmizi hadis rivayet ederken genelde hadislerin illetini zikretmiştir. Söz konusu illetler bazen İmam Tirmizî'nin kendisine ait olmakla beraber bir çok defa

hocalarından İmam Buhârî, Ebu Zur'a ve ed-Dârimî'den cevabını bulmaya çalıştığı illetlerdir. Onlara sormuş ve aldığı cevabı nakletmiştir. Müellif naklettiği cevapları bazen onaylamış, bazen de onlardan farklı düşünmüştür.
Bu makalede İmam Tirmizî'nin hocası İmam Buhârî ile görüş ayrılıklarına düştüğü meseleler ele alınmıştır.

Anahtar sözlükler: Tirmizî, Buhârî, Hadis, Râvî, Sünen, İllet, Asahhu

المسائل التي خالف فيها الترمذي (ت. ٢٧٩هـ) في سننه شيخَه البخاري (ت. ٢٥٦هـ).

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه:

وبعد: فالمقارنة بين الإمام البخاري والإمام الترمذي بحر كبير ومحيط عميق من العلم فهناك مقارنة بين شخصيتيهما ومقارنة أخرى بين كتابيهما وقد أجاد وأحسن الدكتور نور الدين العتر في كتابه (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) الذي جعله للمقارنة بين منهج الترمذي وبين منهج الشيخين البخاري ومسلم ففصل وبيّن وذكر خاتمة للكتاب فيها خلاصة ما وصل إليه[١].

ولكن الدكتور نور الدين العتر تكلم عن منهج تصنيف الكتب الثلاثة وليس موضوع هذا المقال عن ذلك.

وليس موضوع هذا المقال عن منهج البخاري والترمذي في التضعيف أو التصحيح للحديث أو الرواة فهذا يحتاج إلى بحث واسع لا يسعها مقال.

وليس موضوع هذا المقال عن منهج اختيار الأحاديث في كتابيهما.

ولكن في هذا المقال ذكرت المسائل التي ذكر الترمذي رأي شيخه البخاري وخالفه في رأيه.

فقد كنت أجمع تراث وجهود البخاري التي نقلها الترمذي في سننه فوجدتها قرابة ثلاث مائة ما بين تصحيح حديث أو تضعيفه، وما بين توثيق راو أو تجريحه، وبيان الإرسال والعلل، ولاحظت أن الترمذي يسأل شيخه

١ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنور الدين عتر ص٥٤٤.

البخاري ويستفتيه عن كثير من المسائل، ودائما ما يكون رأي البخاري عنده المقدم والمثبت، إلا أنني وجدت مواضع قليلة قد خالف الترمذي فيها شيخه البخاري، والتي سأذكرها في هذا المقال وأبين حقيقة ما ذهبا إليه، وأدلتهما، وأقف على من وافقهما أو أحدهما ومن خالفهما.

لكن وبادئ ذي بدء سأقف على نقاط وملاحظات تقوم مقام أبحاث المقدمة والتمهيد لتكون للقارئ الكريم توطئة للبحث، وسبيلا للوقوف على نتائج البحث المراد إبرازها:

الأولى: عدم خلو أحد من الوهم والخطأ، فالعصمة لله تعالى ورسله عليهم السلام، وما منا إلا من رد ورد عليه إلا صاحب هذا المقام، وهذا ما قرره المحدثون وهذه جملة من أقوالهم:

قال البخاري (ت. ٢٥٦هـ) عن شعبة (أمير المؤمنين في الحديث) في حديث: «رواية الليث بن سعد أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع»[٢].

وعبد الله بن المبارك (ت. ١٨١هـ) وما أدراك ما ابن المبارك قال عنه البخاري في حديث: «حديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك وزاد فيه»[٣].

ويحيى بن سعيد القطان (ت. ١٩٨هـ) المحدث الحجة العظيم الشأن قال عنه ابن مهدي(ت. ١٩٨هـ): «ما رأيت أحسن أخذا للحديث ولا أحسن طلبا له من يحيى القطان»، وقال ابن المديني: «لم يكن ممن طلب وعُنِي بالحديث وأقام عليه ولم يزل فيه إلا ثلاثة منهم القطان، ما رأيت أعلم بالرجال منه وما رأيت أثبت منه، لا ترى عيناك مثله»، وقال أحمد (ت. ٢٤١هـ): «وما رأت عيناي مثله، ما رأيت في هذا الشأن مثل يحيى القطان كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة ولا والله ما أدركنا مثله، ما كان أضبطه وأشد ثقته كان محدثا» وأثنى عليه فأحسن الثناء، بعد كل هذا الثناء الذي

٢ علل ابن أبي حاتم (٩٦/١).

٣ سنن الترمذي (٩٥٣/٣رقم١٥٠١).

أجملته واختصرته من تهذيب التهذيب يقول الإمام أحمد: «ما رأيت أقل خطأ من يحيى ولقد أخطأ في أحاديث» ثم قال: «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف»[٤]

وقال سفيان الثوري (ت. ١٦١هـ): «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد»[٥].

الثانية: المقال قد يوهم القارئ معنى لا أقصده، فلست في مقام المرجح بين هذين الشيخين العظيمين الكريمين، وعنوان المقال (تحقيق ما خالف الترمذي شيخه البخاري في جامعه) والتحقيق غير الترجيح، وهو هنا بمعنى أن أذكر المسألة، وأبين نقطة الاختلاف، وأخرج الحديث من كافة طرقه، وأذكر المتابعات التي تخص الخلاف، وأبين آراء المحدثين في المسألة، وأقف على أقوال المحققين أمثال ابن حجر (ت. ٨٥٢هـ) وغيره هذا ما عنيته في هذا المقال، ولا مانع في آخر المطاف أن أشير إلى الرأي الذي أميل إليه، وأستغفر الله إن خرجت كلماتي عن حدود أعلى معايير الأدب والتواضع والتكريم والتبجيل لأحد ممن حملوا لنا لواء الشريعة والسنة.

وإليك المواضع الأربعة التي هي محل البحث:

الأول: في الترجيح ما بين راويين، والثاني: في حديث في باب السواك، والثالث: في حديث في باب الاستنجاء، والرابع: ما ذكره الترمذي في أبواب الزهد، وسأذكرها على ذات الترتيب السابق الذكر.

الموضع الأول: الكلام على الترجيح بين الرواة:

قال أبو عيسى الترمذي[٦]: وسألت أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن (الدارمي ت. ٢٥٥هـ) عن رِشْدِينُ بن كُرَيْب: قلت «هو أقوى أو محمد بن كريب؟ فقال: ما أقربهما، ورِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ أرجحهما عندي،

٤ تهذيب التهذيب (١١ / ١٩١ رقم ٩٥٣).

٥ الكفاية في علم الرواية (٤٤١).

٦ سنن الترمذي (أبواب كتاب الأشربة، باب ما ذكر من الشرب بنفسين: ٤/ ٣٠٣ برقم ٦٨٨١).

وسألت محمد بن إسماعيل (البخاري) عن هذا، فقال: محمد بن كريب أرجح من رِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ «.

قال أبو عيسى: «والقول عندي ما قال أبو محمد عبد الله، رِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ أرجح وأكبر، وقد أدرك ابن عباس ورآه، وهما أخوان وعندهما مناكير».

تحقيق الخلاف:

الراوي الأول: رِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ بن أبي مسلم القرشي الهاشمي[٧]، أبو كريب المدني، رأى عبد الله بن عمر بن الخطاب، وروى عن: علي بن عبد الله بن عباس، وأبيه كريب.

روى عنه: أبو إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدب، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني، وسيف بن أسلم الحميري، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وأبو زهير عبد الرحمن بن مغراء، وعيسى بن يونس، ومحمد بن فضيل، ومروان بن معاوية، ومندل بن علي، روى له الترمذي، وابن ماجه، وأبو جعفر الطحاوي.

أقوال العلماء: قال الإمام أحمد (ت. ٢٤١)[٨]: منكر الحديث، وقال ابن معين(ت. ٢٣٣هـ)[٩]: ليس بثقة وقال: ليس بشيء، وقال الدارمي(ت. ٢٥٥هـ)[١٠]: لهما مناكير ورشدين أرجحهما يعني أخفهما ضعفا، وقال البخاري (ت. ٢٥٦هـ)[١١]: عنده مناكير وقال: منكر الحديث وقال ابن حبان[١٢]: كثير المناكير يروي عن أبيه أشياء ليست تشبه حديث الأثبات والغالب عليه الوهم والخطأ حتى خرج عن حد الاحتجاج به، وذكر ابن عدي

---

٧ تهذيب الكمال (٩٧١/٩ رقم٢١٩١، تهذيب التهذيب (٩٧٢/٣رقم٧٢٥).

٨ ميزان الاعتدال (١٥/٢رقم١٨٧٢)، ضعفاء العقيلي (٦٦/٢رقم٨٠٥)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٧٤٣/١رقم٩٥٢١)، تهذيب التهذيب (٩٧٢/٣رقم٧٢٥).

٩ الكامل في الضعفاء (٧٤٤/٧ رقم٩٢٧١)، مغاني الأخيار (٨١٣/١ رقم٤٧٦)، ضعفاء العقيلي (٦٦/٢رقم٨٠٥)، تهذيب التهذيب (٩٧٢/٣رقم٧٢٥).

١٠ تهذيب التهذيب (٩٧٢/٣رقم٧٢٥).

١١ التاريخ الكبير (٧٣٣/٣ رقم٥٤١١)، مغاني الأخيار (٨١٣/١ رقم٤٧٦)، ميزان الاعتدال (١٥/٢رقم١٨٧٢)، ضعفاء العقيلي (٦٦/٢رقم٨٠٥).

١٢ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٧٤٣/١رقم٩٥٢١)، تهذيب التهذيب (٩٧٢/٣رقم٧٢٥).

للراوي أحاديث ثم قال[١٣]: ولرشدين غير ما ذكرت وليس بالكثير وأحاديثه مقاربة لم أر فيها حديثا منكرا جدا، وهو على ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن المديني[١٤]: ضعيف، وكذا النسائي قال[١٥]: ضعيف، وضعفه أبو زرعة، وأبو حاتم[١٦]، وقال الجوزجاني: لا يقوى حديثه[١٧].

الراوي الثاني: محمد بن كريب بن أبي مسلم القرشي الهاشمي[١٨]، أخو رِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ، مولى ابن عباس، روى عن: أبيه، روى عنه: حبان بن علي العنزي، وسيف بن عمر التميمي، وعبد الرحيم بن سليمان الرازي، وأبو خالد الأحمر، روى له ابن ماجه حديثه عن أبيه عن ابن عباس عن حصين بن عوف في الحج.

أقوال العلماء: قال الأثرم عن أحمد (ت. ٢٤١): منكر الحديث يجيء بعجائب عن حصين بن عوف ويسند الأحاديث وحمل عليه[١٩]، قال ابن معين: ليس بثقة [٢٠]، وقال البخاري (ت. ٢٥٦هـ): في حديثه نظر، وقال مرة: منكر الحديث[٢١]، وعن أبي زرعة: ليّن [٢٢]وقال النسائي: ضعيف[٢٣]، وضعفه الدارمي (ت. ٢٥٥هـ) والدارقطني[٢٤]، وقال محمد بن عبد

---

١٣ الكامل في الضعفاء (٧/٧٤٤ رقم٩٢٧١)، تهذيب التهذيب (٣/٩٧٢رقم٧٢٥).

١٤ تهذيب التهذيب (٣/٩٧٢رقم٧٢٥).

١٥ الكامل في الضعفاء (٧/٧٤٤ رقم٩٢٧١)، مغاني الأخيار (١/٨١٣ رقم٤٧٦)، تهذيب التهذيب (٣/٩٧٢رقم٧٢٥).

١٦ مغاني الأخيار (١/٨١٣ رقم٤٧٦)، تهذيب التهذيب (٣/٩٧٢رقم٧٢٥).

١٧ تهذيب التهذيب (٣/٩٧٢رقم٧٢٥).

١٨ تهذيب التهذيب (٩/٠٢٤ رقم٠٩٦)، تهذيب الكمال (٦٢/٨٣٣رقم٢٧٥٥).

١٩ تهذيب التهذيب (٩/٠٢٤ رقم٠٩٦)، ضعفاء العقيلي (٤/٧٢١رقم٦٨٦١)، تهذيب الكمال (٦٢/٨٣٣رقم٢٧٥٥).

٢٠ تهذيب التهذيب (٩/٠٢٤ رقم٠٩٦)، تهذيب الكمال (٦٢/٨٣٣رقم٢٧٥٥).

٢١ التاريخ الكبير (١/٧١٢رقم٩٨٦) تهذيب التهذيب (٩/٠٢٤ رقم٠٩٦)، تهذيب الكمال (٦٢/٨٣٣رقم٢٧٥٥)، ميزان الاعتدال (٤/٢٢ رقم٤٠١٨).

٢٢ تهذيب التهذيب (٩/٠٢٤ رقم٠٩٦)، تهذيب الكمال (٦٢/٨٣٣رقم٢٧٥٥).

٢٣ الكامل في الضعفاء (٧/٧٤٤ رقم٩٢٧١)، تهذيب التهذيب (٩/٠٢٤ رقم٠٩٦)، ميزان الاعتدال (٤/٢٢ رقم٤٠١٨).

٢٤ تهذيب الكمال (٦٢/٨٣٣رقم٢٧٥٥).

الله بن نمير: ضعيف[٢٥]، وذكر ابن عدي للراوي أحاديث ثم قال: وعامة هذه الأحاديث مما يحتمل، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[٢٦]، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي، وأبا زرعة (ت. ٢٦٤هـ)وذكرا محمد بن كريب، ورِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ فقالا: هما أخوان. قلت: أيهما أحب إليكما؟ قالا: ما أقربهما، ثم قالا: محمد كأنه أقرب، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه شيخ لا يحتج بحديثه يكتب حديثه وهو أحب إلي من أخيه رشدين [٢٧]وقال ابن حبان: كان منكر الحديث جدا يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديثه كأنه كريب آخر فلما ظهر ذلك منه استحق ترك الاحتجاج به[٢٨]، وقال أحمد بن محمد: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل(ت. ٢٤١): محمد بن كريب ورِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ أخوان؟ قال: نعم، قلت: فأيهما أحب إليك؟ قال: كلاهما عندي منكر الحديث، أما محمد فيجيء بعجائب، عن ابن عباس، عن حصين بن عوف ويسند الأحاديث وحمل عليه، فقلت لأبي عبد الله: ورشدين أيضا؟ قال: ورشدين أيضا، لكن محمد محمد[٢٩]، فحمل على محمد أشد من حمله على رشدين[٣٠].

الخلاصة: اتفق علماء الجرح والتعديل على تضعيفهما، واختلفوا في ترجيح أحدهما على الآخر، بمعنى: أيهما أخف ضعفا.

أما رشدين فقد رجحه الترمذي (ت. ٢٧٩) والدارمي (ت. ٢٥٥هـ) وأحمد بن حنبل (ت. ٢٤١).

وأما محمد فرجحه البخاري (ت. ٢٥٦) وأبو حاتم (ت. ٢٧٧هـ) وأبو زرعة (ت. ٢٦٤هـ).

---

٢٥ تهذيب التهذيب (٩/٠٢٤ رقم٠٩٦)، تهذيب الكمال (٦٢/٨٣٣رقم٢٧٥٥)

٢٦ الكامل في الضعفاء (٧/٧٤٤ رقم٩٢٧١)، ميزان الاعتدال (٤/٢٢ رقم٤٠١٨).

٢٧ تهذيب التهذيب (٩/٠٢٤ رقم٠٩٦)، تهذيب الكمال (٦٢/٨٣٣رقم٢٧٥٥).

٢٨ المجروحين لابن حبان (٢/٢٦٢رقم٣٤٩).

٢٩ التكرار من المصدر للتأكيد على ضعفه.

٣٠ ضعفاء العقيلي (٤/٧٢١رقم٦٨٦١).

أما أسباب ترجيحهم أو تجريحهم فمن المعلوم أن المحدثين يميزون الرواة بكثرة رواياتهم ومخالفتهم لمن هو أوثق منهم، فمن زادت عنده كثرة أوهام أحدهما على الآخر رجح من قل وهمه وخطؤه، ومن استوى عنده الأمر لم يفرق بينهما.

الموضع الثاني: الكلام على حديث السواك:

قال أبو عيسى رحمه الله[٣١]: « حدثنا أبو كريب قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، عن النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما عندي صحيح لأنه قد روي من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، وحديث أبي هريرة، إنما صح لأنه قد روي من غير وجه، وأما محمد (البخاري) فزعم أن حديث أبي سلمة، عن زيد بن خالد أصح».

وأما حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد فقد أخرجه الترمذي(ت. ٢٧٩) [٣٢]في كتابه عقب الحديث السابق فقال: «حدثنا هناد قال: حدثنا عبدة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد الجهني، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، ولأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل» قال: فكان زيد بن خالد يشهد الصلوات في المسجد وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب لا يقوم إلى الصلاة إلا استن ثم رده إلى موضعه» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

---

٣١ سنن الترمذي (كلا الحديثين في أبواب كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك: ٤٣/١ برقم ٢٢: ٥٣/١ برقم٣٢).

٣٢ المصدر السابق.

تحرير موضع الخلاف:

هذا الحديث مروي عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد رضي الله عنهما، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف روى هذا الحديث تارة عن أبي هريرة وتارة عن زيد بن خالد.

أما البخاري (ت. ٢٥٦هـ) فقد رجح رواية أبي سلمة عن زيد، ولم يوافقه الترمذي بل اعتبر أن كلا الحديثين صحيح عن زيد وعن أبي هريرة كما ذكر ذلك في سننه وذكرها أيضا في العلل مبينا سبب تصحيح حديث أبي سلمة عن أبي هريرة فقال[٣٣]: «فسألت محمدا عن هذا الحديث: أيهما أصح؟ فقال: حديث زيد بن خالد أصح»، قال أبو عيسى: «وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح أيضا لأن هذا الحديث معروف من حديث أبي هريرة، وفي حديث أبي سلمة، عن زيد بن خالد زيادة ما ليس في حديث أبي هريرة، وكلاهما عندي صحيح».

وتابع ابن حجر (ت. ٨٥٢هـ) البخاري (ت. ٢٥٦هـ) في ترجيحه حديث خالد ابن زيد فقال[٣٤]: «قلت رجح البخاري طريق محمد بن إبراهيم لأمرين: أحدهما: أن فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن الكاتب فكلما قام إلى الصلاة استاك، ثانيهما: أنه توبع فأخرج الإمام أحمد من طريق يحيى بن أبي كثير حدثنا أبو سلمة عن زيد بن خالد فذكر نحوه».

تخريج الحديث: أما من حديث أبي هريرة: فقد رواه

- أبو سلمة عنه، ورواه عن أبي سلمة:

– محمد بن عمرو وهذه الرواية أخرجها الترمذي كما مر وأحمد[٣٥].

– وابن شهاب الزهري وهذه أخرجها مالك[٣٦].

---

٣٣ العلل الكبير (١/٩٣برقم٤١).

٣٤ فتح الباري (٤/٩٥١).

٣٥ مسند أحمد (مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه: ٢١/٤٨٤برقم٣١٥٧).

٣٦ الموطأ تحقيق عبد الباقي (كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك: ١/٦٦برقم٥١١).

• ورواه الأعرج عن أبي هريرة، وهذه الرواية أخرجها: أحمد[٣٧]، ومسلم[٣٨]، وأبو داود[٣٩]، والنسائي[٤٠]، والدارمي[٤١]، وغيرهم.

• ورواه سعيد المقبري عن أبي هريرة، وهذه الرواية أخرجها أحمد[٤٢]، والدارمي[٤٣]، وابن ماجه[٤٤]، وغيرهم.

• ورواه سعيد عن عطاء مولى أم صبية عن أبي هريرة وهذه الرواية أخرجها أحمد[٤٥].

وأما حديث زيد بن خالد: فقد رواه عنه:

• أبو سلمة عنه ورواه عن أبي سلمة:

– محمد بن إبراهيم وروايته أخرجها الترمذي كما مر، والإمام أحمد في مسنده[٤٦]، وأبو داود[٤٧]، والنسائي في السنن الكبرى[٤٨]، والطبراني[٤٩]، والبيهقي[٥٠]، وغيرهم.

– ويحيى بن أبي كثير وروايته أخرجها الإمام أحمد[٥١].

---

٣٧ مسند أحمد (مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه: ٣٩٢/٢١برقم٩٣٣٧).

٣٨ صحيح مسلم (كتاب الطهارة، باب السواك: ٢٢/١برقم٢٥٢).

٣٩ سنن أبي داود (كتاب الطهارة، باب السواك: ٢١/١برقم٦٤).

٤٠ سنن النسائي (كتاب الطهارة، الرخصة في السواك بالعشي للصائم: ٢١/١برقم٧).

٤١ سنن الدارمي (كتاب الطهارة، باب السواك: ٧٣٥/١برقم٠١٧).

٤٢ مسند أحمد (مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه: ٤٧٣/٢١برقم٢١٤٧).

٤٣ سنن الدارمي (كتاب الصلاة، باب ينزل الله إلى السماء الدنيا: ٣٩/٢برقم٥٢٥١).

٤٤ سنن ابن ماجه (كتاب الطهارة وسننها، باب السواك: ٥٠١/١برقم٧٨٢).

٤٥ مسند أحمد (مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه: ٢٧٢/٣برقم٧٦٩).

٤٦ مسند أحمد (مسند الأنصار، حديث زيد بن خالد الجهني: ٦١/٦٢برقم٤٨٦١٢)، (مسند الشاميين، حديث زيد بن خالد الجهني: ٠٦٢/٨٢برقم٢٣٠٧١).

٤٧ سنن أبي داود (كتاب الطهارة، باب السواك: ٢١/١برقم٧٤).

٤٨ السنن الكبرى للنسائي (كتاب الصيام، السواك للصائم بالغداة والعشي: ١٩٢/٣رقم٩٢٠٣).

٤٩ المعجم الكبير (٣٤٢/٥برقم٣٢٢٥).

٥٠ السنن الكبرى للبيهقي (جماع أبواب السواك، باب تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة: ٠٦/١برقم٦٥١).

٥١ مسند أحمد (مسند الشاميين، حديث زيد بن خالد الجهني: ٢٨٢/٨٢برقم٨٤٠٧١).

– ومحمد بن إسحاق وروايته أخرجها البزار وقال: وقال: وحدثنا هشام بن يونس، قال: نا محمد بن فضيل، قال: نا محمد بن إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن زيد[٥٢].

• وأبو عمرة وروايته أخرجها البزار فقال: وحدثنا يحيى بن داود، قال: نا وكيع، عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى، عن أبي عمرة، عن زيد بن خالد[٥٣].

فالحديث: رواه عن أبي هريرة أبو سلمة وتابعه أكثر من واحد من التابعين، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة وتابعه ابن شهاب.

ورواه عن زيد بن خالد أبو سلمة وتابعه أبو عمرة عنه، ورواه عن أبي سلمة محمد بن إبراهيم وتابعه يحيى بن أبي كثير، ومحمد بن إسحاق.

فأبو سلمة متابع في روايته عن أبي هريرة من ثلاثة رواة وفي روايته عن خالد رضي الله عنهما متابع من أبي عمرة.

ومحمد بن إبراهيم متابع في روايته عن أبي سلمة عن زيد، ومحمد بن عمرو متابع في روايته عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

فالحديثان _حديث أبي هريرة وحديث زيد اللذان في أول المسألة_ صحيحان والأدلة تشير إلى رأي الترمذي (ت. ٢٧٩هـ) والله أعلم، لأنه اعتمد في ذلك على المتابعة لكلا الطريقين، ولأن المتابعات في حديث أبي هريرة أكثر منها في حديث زيد.

الموضع الثالث: الكلام على حديث التمس لي ثلاثة أحجار:

قال أبو عيسى[٥٤]: « حدثنا هناد، وقتيبة، قالا: حدثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته، فقال: «التمس لي ثلاثة أحجار»، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: «إنها ركس»».

---

٥٢ البحر الزخار مسند البزار (مسند زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه: ٢٢٢/٩برقم٦٦٧٣، ٧٦٧٣).

٥٣ البحر الزخار مسند البزار (مسند زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه: ٢٢٢/٩برقم٦٦٧٣، ٧٦٧٣).

٥٤ سنن الترمذي (أبواب كتاب الطهارة، باب في الاستنجاء بالحجرين ٥٢/١برقم٧١).

ثم ذكر أبو عيسى طرقا للحديث ثم قال: «وهذا حديث فيه اضطراب».

قال أبو عيسى: «سألت عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت. ٢٤١هـ): أي الروايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء».

قال أبو عيسى (ت. ٢٧٩هـ): «وسألت محمدا عن هذا، فلم يقض فيه بشيء وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، أشبه، ووضعه في كتاب الجامع».

قال أبو عيسى: «وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله».

خلاصة طرق الحديث التي ذكرها الترمذي:

الطريق الأولى التي رجحها البخاري (ت. ٢٥٦هـ): زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه الأسود بن يزيد، عن عبد الله.

أخرجها البخاري[٥٥] قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا زهير به، وأخرجها أحمد [٥٦] وابن أبي شيبة[٥٧]] وقالا: نا يحيى بن آدم، نا زهير به، وقال أحمد[٥٨]أيضا: حدثنا سليمان بن داود، حدثنا زهير به، والنسائي[٥٩] قال: أخبرنا أحمد بن سليمان قال: حدثنا أبو نعيم، عن زهير به، وابن ماجه[٦٠] قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن زهير به، وأبو داود الطيالسي[٦١] قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا زهير

---

٥٥ صحيح البخاري (كتاب الوضوء، باب: لا يستنجى بروث: ١/٣٤برقم٦٥١).

٥٦ مسند أحمد (مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه: ٧/٦٧برقم٦٦٩٣).

٥٧ مسند بن أبي شيبة (ما رواه عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم: ١/١٨٣برقم٤٢٤).

٥٨ مسند أحمد (مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود: ٧/٦٤١برقم٦٥٠٤).

٥٩ سنن النسائي (كتاب الطهارة، الرخصة في الاستطابة بحجرين: ١/٩٣برقم٢٤).

٦٠ سنن ابن ماجه (كتاب الطهارة وسننها، باب الاستنجاء بالحجارة، والنهي عن الروث والرمة: ١/٤١١برقم٤١٣).

٦١ مسند أبي داود الطيالسي (ما أسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ١/٣٢٠برقم٥٨٢).

به، والبزار[٦٢] وقال: حدثنا عمرو بن علي، قال: نا أبو داود، ومعاذ بن معاذ، قالا: نا زهير به.

الطريق الثانية التي رجحها الترمذي: إسرائيل وقيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله.

أخرجها أحمد[٦٣] وابن أبي شيبة[٦٤] وقال: حدثنا وكيع، حدثنا إسرائيل به، والترمذي كما مر وقال: حدثنا هناد، وقتيبة، قالا: حدثنا وكيع، عن إسرائيل به، والطبراني[٦٥] وقال: حدثنا عثمان بن عمر الضبي، ثنا عبد الله بن رجاء، ثنا إسرائيل به، ولم أقف على حديث قيس بن الربيع عن أبي إسحاق.

الطريق الثالثة: معمر، وعمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله.

أخرجها أحمد[٦٦] وقال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر به، والبزار[٦٧] وقال: حدثنا سلمة بن شبيب، قال: نا عبد الرزاق، قال: أنا معمر به، والدارقطني[٦٨] وقال: نا محمد بن الفضل الزيات، نا الحسن بن أبي الربيع الجرجاني، ح ونا الحسين بن إسماعيل، نا أبو بكر بن زنجويه، ح ونا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق بن إبراهيم الصنعاني، قالوا: أنا عبد الرزاق، نا معمر به، والبيهقي[٦٩] وقال: أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبو الوليد الفقيه،

---

٦٢ مسند البزار (مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ٥/٥٧).

٦٣ مسند أحمد (مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه: ٦/٠١٢برقم٨٥٦٣).

٦٤ مسند أحمد (مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه: ٧/٤٣٤برقم٥٣٤٤).

٦٥ المعجم الكبير للطبراني (١٦/٠١برقم٢٥٩٩).

٦٦ مسند أحمد (مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه: ٧/٦٢٣برقم٩٩٢٤).

٦٧ مسند البزار (مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ٥/٣٤).

٦٨ سنن الدارقطني (كتاب الطهارة، باب الاستنجاء: ١/٥٨برقم٨٤١).

٦٩ السنن الكبرى للبهيقي (جماع أبواب الاستطابة، باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار: ١/٧٦١برقم٣٠٥)

ثنا عبد الله بن شيرويه، ثنا إسحاق يعني الحنظلي أنا عبد الرزاق عن معمر به، وغيرهم.

وأخرج الدارقطني[٧٠] وروى متابعة أبي شيبة لمعمر عن أبي إسحاق وقال: نا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، نا جدي، نا أبي، عن أبي شيبة، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله.

الطريق الرابعة: زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله.

أخرجها الطبراني [٧١]وقال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا أبو كريب، ثنا عبـد الرحيم ابن سليمان، عن زكريا بن أبي زائدة به.

وأخرج البزار[٧٢] متابعة ليث بن أبي سليم لأبي إسحاق عن عبد الرحمن في هذه الطريق قال: حدثنا يوسف بن موسى، قال: نا جرير، عن ليث، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، والبيهقي[٧٣] وقال: قال الشيخ: وقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو الوليد الفقيه، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، نا عبد الرحيم بن سليمان، عن ليث به، قال البيهقي: وهذه الرواية إن صحت تقوي رواية أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، إلا أن ليث بن أبي سليم ضعيف.

وأخرج البزار[٧٤] وابن خزيمة[٧٥] متابعة أخرى لأبي إسحاق وقالا: حدثنا عبد الله بن سعيد، قال: نا زياد بن الحسن بن الفرات القزاز، عن أبيه، عن جده، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، وقال الطبراني[٧٦]: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا عبد الله بن سعيد الكندي به.

---

٧٠ سنن الدارقطني (كتاب الطهارة، باب الاستنجاء: ٥٨/١برقم٨٤١).

٧١ المعجم الكبير للطبراني (٢٦/٠١برقم٦٥٩٩).

٧٢ مسند البزار (مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ٤٧/٥).

٧٣ (باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة في الإنقاء دون ما نهي عن الاستنجاء به، جماع أبواب الاستطابة: ٧١/١برقم٧٢٥).

٧٤ مسند البزار (مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ٠٥/٥).

٧٥ صحيح ابن حزيمة (كتاب الوضوء، باب إعداد الأحجار للاستنجاء عند إتيان الغائط: ٩٣/١برقم٠٧).

٧٦ المعجم الكبير للطبراني (٣٦/٠١برقم٠٦٩٩).

وللحديث طرق أخرى كثيره ذكرها الدارقطني ورواها من طريقه بأسانيدها ولم يرجح بينها فيما وقفت عليه.

الترجيح:

أما الطريق الأولى فرجحها البخاري (ت. ٢٥٦هـ):

أسباب الترجيح: ذكر الحافظ ابن حجر (ت. ٨٥٢هـ) أسباب الترجيح متابعاً البخاري بالرأي ومستفيضا في شرح المسألة ومعللا اختيار البخاري لها فقال[٧٧]: «والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح، وبيان ذلك أن مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل، وهي عن أبي عبيدة، عن أبيه، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعا، أو رواية زهير، وهي عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود، فيكون متصلا، وهو تصرف صحيح، لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد، ثم قال بعد كلام طويل: وإذا تقرر ذلك لم يبق لدعوى التعليل عليه مجال، لأن روايتي إسرائيل وزهير لا تعارض بينهما إلا أن رواية زهير أرجح، لأنها اقتضت الاضطراب عن رواية إسرائيل، ولم تقتض ذلك رواية إسرائيل، فترجحت رواية زهير، وأما متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل، فإن شريكا القاضي تابع زهيرا، وشريك أوثق من قيس، على أن الذي حررناه لا يرد شيئا من الطريقين إلا أنه يوضح قوة طريق زهير، واتصالها، وتمكنها من الصحة، وبعد إعلالها، وبه يظهر نفوذ رأي البخاري، وثقوب ذهنه، والله أعلم».

أما الطريق الثانية: فرجحها الترمذي (ت. ٢٧٩هـ) كما مر وأبو حاتم (ت. ٢٧٧هـ) كما نقله ابن حجر (ت. ٨٥٢هـ) وأبو زرعة (ت. ٢٦٤هـ).

أسباب الترجيح: قال أبو زرعة: «والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة، والله أعلم، وكذا يروي إسرائيل – يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة – وإسرائيل أحفظهم»[٧٨]، وهذا سبب اختيار أبي زرعة.

---

٧٧ (مقدمة فتح الباري: ٨٤٣-٩٤٣).

٧٨ علل ابن أبي حاتم (١/٤٣٥رقم٠٩).

وذكر الترمذي[٧٩] ثلاثة أسباب لترجيحه واختياره لهذه الطريق: كون إسرائيل أثبت وأحفظ وهو متابع أيضاً وضعف زهير في أبي إسحاق فقال: « لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع»

ثم قال: وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى، يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، إلا لما اتكلت به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم.

قال أبو عيسى: «وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك لأن سماعه منه بأخرة، وسمعت أحمد بن الحسن، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير، فلا تبالي أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق».

والطريقة الثالثة: أثبتها الدارقطني (ت. ٣٨٥هـ) في سننه وذكر لها متابعة، لكنه في علله فصل الروايات والطرق وأخرجها كلها بروايته، وذكر ما يزيد عن خمسين رواية في هذا الحديث من طريقه، وهو يثبت هذا الرواية وحدها متابعة في سننه.

أما الطريق الرابعة: فابن إسحاق متابع من طريقين عن عبد الرحمن بن يزيد، تابعه ليث بن أبي سليم وأبو عبد الرحمن التميمي القزاز، كلهم عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله.

لكن هذه المتابعة لا تعتبر، لأن الليث قال عنه ابن حجر: صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك[٨٠]، وأبو عبد الرحمن التميمي قال عنه: مجهول[٨١].

الموضع الرابع: الكلام على حديث احثوا التراب في وجوه المداحين:

---

٧٩ سنن الترمذي (أبواب كتاب الطهارة، باب في الاستنجاء بالحجرين: ١/٥٢برقم٧١).

٨٠ تقريب التهذيب (١/٤٦٤ رقم٨٧٦٥).

٨١ تقريب التهذيب (١/٥٥٦ رقم ٢١٢٨).

قال أبو عيسى (ت. ٢٧٩هـ): « حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن أبي معمر، قال: قام رجل فأثنى على أمير من الأمراء، فجعل المقداد، يحثو في وجهه التراب وقال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحثو في وجوه المداحين التراب» قال أبو عيسى: وقد روى زائدة، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن المقداد، وحديث مجاهد عن أبي معمر أصح»[٨٢].

قال أبو عيسى: « سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: رواه جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد أن المقداد مرسل. ويروى عن يزيد، عن مجاهد، عن ابن عباس. وروى حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد، عن أبي معمر، عن المقداد. قال محمد: وحديث يزيد عن مجاهد مرسلا أصح».

قال أبو عيسى: «وحديث حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن المقداد هو عندي أصح من حديث يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس»[٨٣].

وسئل الدارقطني (ت. ٣٨٥هـ)عن حديث المقداد بن الأسود، فقال[٨٤]: « يرويه مجاهد، واختلف عنه فرواه يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، واختلف عنه فرواه... [٨٥] يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن المقداد؛ وخالفهما عيسى بن زيد بن علي بن الحسين، وجرير بن عبد الحميد، فروياه عن يزيد، عن مجاهد مرسلا عن المقداد، ورواه حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة، عن المقداد، قاله الثوري، عن حبيب. ثم ساق الدارقطني (ت. ٣٨٥هـ) طرقا أخرى من غير طريق مجاهد

---

٨٢ () سنن الترمذي (أبواب كتاب الزهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية المدحة والمداحين: ٤/٩٩٥رقم٣٩٣٢).

٨٣ العلل الكبير (١/٠٣٣رقم٣١٦).

٨٤ علل الدارقطني: (٤١/٠٦رقم٨١٤٣).

٨٥ في الأصل لم يعلم من المخطوط وكأنه: زائدة أو خالد بن عبد الله كما في رواية البزار والطبراني والشهاب القضاعي.

عن أبي معمر» ثم قال: «وحديث حبيب، عن مجاهد، عن أبي معمر، وقول الثوري أثبتها».

دراسة إسناد الحديث:

هذا الحديث صحيح له طرق كثيرة من طريق مجاهد وغيره، اختلف فيه عن مجاهد، والبخاري والترمذي بينا طريقين عن مجاهد: حبيب عن مجاهد عن أبي معمر عن المقداد، ويزيد عن مجاهد مرسلا عن المقداد أو موصولا عن ابن عباس عن المقداد.

الطريق الأولى:

حبيب عن مجاهد عن أبي معمر عن المقداد، رواها عنه:

• سفيان: وروايته أخرجها أحمد وقال: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان به[٨٦]، وابن أبي شيبة وقال: نا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان به[٨٧]، ومسلم وقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن المثنى، جميعا عن ابن مهدي – واللفظ لابن المثنى – قالا: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان به[٨٨]، وأخرجها الترمذي كما مر وقال: حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان به، والبخاري في الأدب وقال: حدثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان بن سعيد به[٨٩]، وابن ماجه وقال: حدثنا أبو بكر قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان به [٩٠]، والبزار وقال: حدثنا محمد بن بشار، قال: نا عبد الرحمن، عن سفيان به[٩١]، وابن أبي عاصم وقال: حدثنا أبو بكر، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان به[٩٢].

---

٨٦ مسند أحمد (أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث المقداد بن الأسود: ٥٢/٣برقم٨٢٨٣٢).

٨٧ مسند ابن أبي شيبة (حديث المقداد بن عمرو رضي الله عنه: ٨٢٣/١برقم٤٨٤).

٨٨ صحيح مسلم (كتاب الزهد والرقائق، مسند المقداد بن عمرو بن الأسود: ٧٩٢٢/٤برقم٢٠٠٣).

٨٩ الأدب المفرد (باب يحثى في وجوه المداحين: ٤٢١/١برقم٩٣٣).

٩٠ سنن ابن ماجه (كتاب الأدب، باب المدح: ٢٣٢١/٢برقم٢٤٧٣).

٩١ مسند البزار (مسند المقداد بن عمرو بن الأسود، أبو معمر، عن المقداد: ٨٤/٦).

٩٢ الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (ذكر المقداد بن الأسود بن عمرو: ٧٢٢/١برقم٥٩٢).

• وقيس عن حبيب وروايته أخرجها البزار وقال: حدثنا أحمد بن يحيى الكوفي، قال: نا مخول بن إبراهيم، قال: نا قيس، عن حبيب بن أبي ثابت به[٩٣].

• وخالفهما حمزة الزيات فرواه عن حبيب عن الحجاج عن أبي معمر عن المقداد، وروايته أخرجها الطبراني وقال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قالا: ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا الوليد بن عقبة، ثنا حمزة الزيات، عن حبيب بن أبي ثابت، عن الحجاج، عن أبي معمر الأزدي قال: قام رجل يمدح أميرا من الأمراء، فقام المقداد بن الأسود فحثا في وجهه التراب، وقال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نحثو في وجوه المداحين التراب»[٩٤]

الطريق الثانية:

يزيد عن مجاهد عن ابن عباس عن المقداد موصولا، ورواه عنه:

• خالد بن عبد الله عن يزيد وروايته أخرجها البزار وقال: حدثنا إسحاق بن شاهين الواسطي، قال: نا خالد بن عبد الله، قال: نا يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن المقداد، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب»[٩٥]، والطبراني وقال: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عون الواسطي، ثنا خالد بن عبد الله[٩٦]، والشهاب القضاعي وقال: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر المعدل، أبنا أحمد بن إبراهيم بن جامع، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عون، أبنا خالد يعني ابن عبد الله، عن يزيد بن أبي زياد به[٩٧].

٩٣ مسند البزار (مسند المقداد بن عمرو بن الأسود، أبو معمر، عن المقداد: ٨٤/٦).

٩٤ المعجم الكبير للطبراني (باب الميم: ٥٤٢/٠٢).

٩٥ مسند البزار (مسند المقداد بن عمرو: ٧٣/٦).

٩٦ المعجم الكبير للطبراني (باب الميم ابن عباس، عن المقداد ٩٣٢/٠٢).

٩٧ مسند الشهاب القضاعي (التمسوا الجار قبل شراء الدار: ٣١٤/١برقم١١٧).

• وزائدة عن يزيد بن أبي زياد، وروايته أخرجها البزار وقال: وناه إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: نا أبو أسامة، قال: نا زائدة به[٩٨].

• وخالفهما بكر بن خنيس فرواه عن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس عن المقداد وروايته أخرجها: الطبراني وقال: حدثنا عبد الله بن الحسين المصيصي، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا بكر بن خنيس، عن يزيد بن أبي زياد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن المقداد به[٩٩].

قال البزار (ت، ٢٩٢هـ) عقب الحديث: «ولا نعلم روى ابن عباس، عن المقداد إلا هذا الحديث»[١٠٠].

ولم أقف على من ذكره من الطريق التي رجحها البخاري (ت. ٢٥٦هـ) (عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن المقداد مرسلا)، وإنما وجدتها عن ابن نجيح عن مجاهد عن المقداد مرسلا متابعا بها يزيد عن مجاهد ورواية ابن نجيح أخرجها: أحمد وقال: حدثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أن سعيد بن العاص بعث وفدا من العراق إلى عثمان فجاءوا يثنون عليه فجعل المقداد يحثو في وجوههم التراب، وقال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحثو في وجوه المداحين التراب»[١٠١]، ومن طريقه أخرجها الطبراني وقال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي به[١٠٢].

وفيما مر ليس لمجاهد متابعة إلا الطريق المرسلة التي ذكرها البخاري.

الخاتمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

نستنتج من هذه الدراسة الآتي:

---

٩٨ مسند البزار (مسند المقداد بن عمرو: ٧٣/٦).

٩٩ المعجم الكبير للطبراني (٩٣٢/٠٢).

١٠٠ مسند البزار (مسند المقداد بن عمرو: ٧٣/٦).

١٠١ مسند أحمد (أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث المقداد بن الأسود: ٦٤٢/٩٣برقم٤٢٨٣٢).

١٠٢ المعجم الكبير للطبراني (باب الميم: ١٤٢/٠٢).

• في ترجيح الرواة بعضهم على بعض لاحظنا اختلاف العلماء في ذلك، ويرجع هذا الخلاف إلى وساعة حفظ المحدث وخاصة الأحاديث التي يرويها عن الراوي المختلف في أمره، فإذا اتسع حفظ المحدث اتسع معه إلمامه بعلم العلل وبأوهام الرواة التي يقوم عليها تضعيف الراوي أو توثيقه، لذلك في الخلافات التي نراها عند المحدثين في التصحيح أو التضعيف أو في التوثيق أو التجريح أراني أميل كثيراً لآراء أبي زرعة الرازي، وذلك لوساعة حفظه وهو مشهود له بذلك، وكثيراً ما حققت بعض المسائل المختلف فيها بين جهابذة المحدثين ووجدت أن الحق يدور مع أبي زرعة.

• تعليل العلل يعتمد على وجود القرائن كالمتابعات مثلاً، والخلاف سببه هذه القرائن، فإذا اكتملت عند المحدث قرائن تعليل العلل أعطى جوابه غير منقوص، أما إذا كانت القرائن شحيحة فإنه يحكم على ما بين يديه من القرائن، وهذا أيضاً يرجع إلى وساعة الحفظ والمعرفة بطرق الحديث وهذا أيضاً هو السبب الأساسي وراء اختلافهم، كأن يقف أحدهم على متابعة لا يعلمها الآخر.

• للترجيح بين الأسانيد أو بين الرواة أو بين الأحاديث مناهج عامة عند المحدثين، ولكل منهم في دقائق الأمور منهج خاص، وهذا لم يسفروا عنه ولم يبينوه لكنه معلوم من أساليب تعليلهم، فقد ترى أربعة رووا عن شيخهم، اتفق منهم ثلاثة ثقات، وخالفهم رابع ضعيف فأضاف راو فوق شيخه، فتراهم يأخذون برأي هذا الضعيف إذا كان شيخ الأربعة مدلسا روى عن شيخه بعن.

• عظيم أدب الترمذي مع شيخه البخاري، وهذا من شأن العلماء المخلصين.

• جهود المحدثين في الوصول إلى أعلى معايير الصحة والدقة في رواية الحديث أو تضعيفه أو تصحيحه أو توثيق راو أو تجريحه.

• الحق أحق أن يتبع فلا مجاملة للأستاذ أو غيره في سبيل الحق إذا ظهر، ولكن بحسن أسلوب وكمال أدب، والاختلاف لا يفسد للود قضية، ولا يؤدي إلى التناحر والتنافر وشحن الألفاظ الغير مناسبة.

المصادر والمراجع:

• الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١، عدد الأجزاء: ٦

• الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ – ١٩٨٩، عدد الأجزاء: ١

• التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، عدد الأجزاء: ٨.

• التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: الكتب العلميه، لبنان – بيروت، الطبعة: الاولى ١٤١٤هـ، عدد الأجزاء: ٢

• الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط١ ١٩٧٠م.

• تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢.

• الجامع المسند الصحيح المختصر صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.

• سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عدد الأجزاء: ٢.

• سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق ب ن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

• سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الض حاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ).

• سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ، عدد الأجزاء: ٥.

• السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ.

• السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: (١٠ و٢ فهارس).

• صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، حققه وعلق عليه الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ٢

• الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٤.

• العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦ م، عدد الأجزاء: ٧.

• علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ عدد الأجزاء: ١.

• العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: الدارقطني الناشر: دار طيبة — الرياض الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م.

• فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: ابن حجر العسقلاني الناشر: دار المعرفة -بيروت، ١٣٧٩، عدد الأجزاء: ١٣

• الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، الناشر: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

• الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ب ن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: المكتبة العلمية -المدينة المنورة، عدد الأجزاء: ١.

• مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار الناشر: مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة، عدد الأجزاء: ١٨.

• مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ، عدد الأجزاء: ٤.

• المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

• مسند أبي يعلى، أحمد بن علي التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، الناشر: دار المأمون للتراث — دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ — ١٩٨٤، عدد الأجزاء: ١٣

• المجتبى من السنن، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦، عدد الأجزاء: ٨.

• المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ٣.

• مسند ابن أبي شيبة، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن العبسي الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢

• مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٤.

• مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م

• مسند الشهاب، محمد بن سلامة القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ٢

• المعجم الكبير، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢٥.

• مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، محمود بن أحمد بن موسى الحنفى بدر الدين العينى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ عدد الأجزاء: ٣.

• موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٥ م، عدد الأجزاء: ١.

• ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: الذهبي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ -١٩٦٣ م. عدد الأجزاء: ٤.